مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

مجلس نواب الشعب
الواردات
03 ماي 2018
رمز الإدارة

إلى السيـــــد رئـــيس مجلس نواب الشعب

مراسلة رقم 154 / 2018

تونس في: 08 ماي 2018

سؤال كتابي إلى وزارة التجهيز بمعنى الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: بخصوص احتساب الإدارة الجهوية للتجهيز بالقيروان مشاريع ليست مرجع نظر لها

سيدي الوزير، تحية واحتراما

أما بعد،

ذكر المهندس المعماري السيد نور الدين الغماري في رسالة شديدة اللهجة توجه بها إلى السيد المدير الجهوي للتجهيز بالقيروان، أن الإدارة الجهوية بالقيروان تتعمد تضخيم واحتساب مشاريع ليست مرجع نظر لها. هذا بالإضافة وحسب ما أفاد به السيد الغماري، فإن الإدارة الجهوية للتجهيز بالقيروان قد سبق لها أن قامت بممارستين غير قانونيتين سنتي 2009 و2010.

سيدي الوزير، الرجاء التدقيق فيما ذكره السيد المهندس نور الدين الغماري ومدنا بتوضيح في هذا الغرض.
المصاحيب: نسخة من مراسلة السيد نور الدين الغماري

في انتظار ردكم تقبلوا مني سيدي الوزير اسمى عبارات الاحترام.

النائب
الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

العنوان: مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
الجوال: 10830307 152 49 +/ 900 190 23 216 +
موقع الواب: www.yassine-ayari.com
البريد الالكتروني: yassine-ayari@arp.tn
صفحة الفايسبوك: www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

من المهندس المعماري نورالدين لغماري

الى السيد المدير الجهوي للتجهيز بالقيروان

نظرا لتكرار التجاوزات حيث يتم في كل مرة تعمد ادارتكم بالطوبيا القذر و الرخيص تضخيم واحتساب مشاريع ليست مرجع نظر لادارتكم وقد سبق أن وقع احتساب مشروعا وحدا سنة 2009 و 2010 في ممارسة فاضحة ولا تستند لمصداقية الإدارة و شفافيتها

وإزاء كل هذه المعطيات أعلمكم عن التخلي عن جميع التعيينات المسندة من طرف إدارتكم و عن عدم متابعة أشغال مشاريعكم **و الأرزاق بيد الله**

القيروان في 30 أفريل 2018

الامضاء

نورالدين لغماري

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

12 جوان 2018

الجمهورية التونسية
وزارة التجهيز و الإسكان و التهيئة الترابية
410/20/01/2018

من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

668

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد ياسين العياري بخصوص إدعاءات أحد المهندسين المعماريين بجهة القيروان .

المرجع: مكتوبكم عدد 944 الوارد علينا في 22 ماي 2018 .

و بعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد ياسين العياري بخصوص إدعاءات أحد المهندسين المعماريين بجهة القيروان الذي جاء فيه بالخصوص أن الإدارة الجهوية للتجهيز بالقيروان تتعمد تضخيم واحتساب مشاريع ليست مرجع نظر لها.

وجوابا، أتشرف بإعلامكم أن التعهد بإنجاز مشاريع البنايات المدنية يتم في إطار لجنة داخلية للبنايات المدنية تتكون من عدة أطراف، كما أن متابعة تطبيق المواصفات الفنية لمشاريع البنايات المدنية تتم من قبل لجنة فنية للبنايات المدنية وفقا للتراتيب الجاري بها العمل، وبالتالي فإنه لا يمكن للمدير الجهوي للتجهيز بالقيروان تضخيم أو إحتساب مشاريع ليست مرجع نظره مثلما جاء ذلك في ادعاءات المهندس المعماري.

أما فيما يتعلق بتعيين المهندسين المعماريين في إنجاز مشاريع البنايات المدنية، فإن هذا الإجراء يتم وفقا لمعايير موضوعية جاء بها قرار وزير التجهيز والإسكان المؤرخ في 26 نوفمبر 1991 المتعلق بضبط إجراءات ومعايير تعيين أصحاب الخدمات الخاضعين للقانون الخاص لإنجاز مشاريع البنايات المدنية ويشارك المهندسون المعماريون ذاتهم عبر مندوبهم الجهوي في اختيار طريقة تعيينهم وفقا للتراتيب الجاري بها العمل.

هذا،ويصلكم طيّه تقريرا مفصلا يتضمن الرد على ادعاءات المهندس المعماري المذكور.

و السلام

وزير التجهيز والإسكان
والتهيئة الترابية

محمد الهادي اللرفاوي

الجمهورية التونسية
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة
الترابية
الإدارة الجهوية بالقيروان
عدد 6/4/5142

تقرير إلى عناية السيد:

رئيس ديوان السيد وزير التجهيز والاسكان

الموضوع : حول احالة مساءلة تقدم بها النائب السيد ياسين العياري

المصاحيب:

- نسخة من المراسلة الموجهة إلى السيد رئيس مجلس النواب
- نسخة من مراسلة المهندس المعماري نور الدين الغماري بتاريخ 2018/04/30 تحت عدد 3314
- نسخة من المراسلة الموجه إلى المهندس المعماري نور الدين الغماري بتاريخ 2018/05/07
- نسخة من الاستدعاء لحضور جلسة اللجنة الداخلية للبنايات المدنية المقرر انعقادها بتاريخ 2018/05/16
- نسخة من قرار تعيين اللجنة جهوية الداخلية للبنايات المدنية بتاريخ 2017/09/13
- نسخة من قرار تعيين اللجنة جهوية فنية للبنايات المدنية بتاريخ 2017/09/13
- نسخة من الترتيب النهائي للمهندسين المعماريين المتواجدين مصادق عليها من طرف أعضاء اللجنة الداخلية بما في ذلك ممثل هيئة المهندسين المعماريين
- نسخة من جدول التعيينات خلال الفترة المنقضية لسنة 2018 والذين لم يتم تعينهم سابقا
- نسخة من محضر اللجنة الداخلية للبنايات المدنية بتاريخ 2016/06/30
- نسخة من محضر جلسة اللجنة الفنية للبنايات بتاريخ 2016/02/03 مع قائمة الحضور
- نسخة من محضر جلسة اللجنة الفنية للبنايات بتاريخ 2016/02/09 مع قائمة الحضور
- نسخة من محضر جلسة اللجنة الفنية للبنايات بتاريخ 2016/02/12 مع قائمة الحضور
- نسخة من الصفحة الأولى لكراس الشروط الإدارية الخاصة بمشروع بناء 70 كشك (طابونة) محاذي لطريق الحزامية لمدينة القيروان
- نسخة من الصفحة الأخيرة ملخص لتكلفة مشروع بناء 70 كشك (طابونة) محاذي لطريق الحزامية لمدينة القيروان
- نسخة من استدعاء لحضور جلسة عمل بمقر الحضيرة بتاريخ 2017/03/14
- نسخة من حوصلة لنتائج طلب العروض
- نسخة من تقرير المهندس المعماري نور الدين الغماري الوارد على الادارة بتاريخ 2018/05/14
- نسخة من محضر جلسة اللجنة الداخلية للبنايات المدنية المنعقدة بتاريخ 2018/05/16
- نسخ من محاضر التعيين للجنة الداخلية التابعة لمندوبية التربية بالقيروان خلال سنة 2015 و2016

وبعد,

تبعا لمراسلتكم الواردة علينا بتاريخ 2018/05/21 تحت عدد 4727 والمتضمن للسؤال الكتابي الذي توجه به حضرة النائب ياسين العياري بخصوص مراسلة المهندس المعماري نور الدين الغماري التي توجه بها الى الادارة الجهوية للتجهيز بالقيروان حول تعمدها تضخيم واحتساب مشاريع ليست مرجع نظر لها بالإضافة الى ممارستين غير قانونيتين سنتي 2009 و2010 بحسب ما اتى به وبعد الاطلاع على حيثيات الملفات ومحتويات محاضر الجلسات اتشرف بان نتقدم الى جنابكم بالتوضيح في الغرض مفصل على النحو التالي :

على إثر المراسلة المقدمة من طرف المهندس المعماري المذكورة بالمصاحيب المتضمنة اعتراضه على أعمال اللجنة الداخلية للبنايات المدنية في احتساب مشروع ليس مرجع النظر للإدارة والمتمثل في مشروع بناء 70 كشك (طابونة) محاذي للطريق الحزامية لمدينة القيروان حيث قامت الإدارة بمراسلة المعني بالامر بتاريخ 2018/05/07 تحت عدد 4294 واحالة نسخة لكل من السيد والي القيروان والسيد المدير العام للبنايات المدنية بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والسيد رئيس هيئة المهندسين المعماريين بتونس والسيد مندوب المهندسين المعماريين فرع القيروان تمت من خلالها مطالبته بتقديم تبرير أو تعليل لما جاء في عريضته في أجل أقصاه 7 أيام من تاريخها وتم دعوته قصد حضور إجتماع اللجنة الداخلية بتاريخ 2018/05/16 لمناقشته طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل .

وبتاريخ 2018/05/14 تقدم المهندس المعماري نور الدين الغماري بتقرير تم عرضه بتاريخ 2018/05/16 على انظار اللجنة الداخلية للبنايات المدنية وبعد النقاش والتداول والتعرض الى توزيع التمويل وكذلك الادارة المكلفة بمتابعة المشروع تم تاكيد ان جميع المشاريع التي تقوم الادارة الجهوية للتجهيز رالاسكان بالقيروان بمتابعتها عند اعداد الدراسات وانجاز الاشغال تعتبر مرجع نظرها .

هذا كما نفيدكم أن اللجنة الداخلية للبنايات المدنية بالقيروان قد تم إحداثها بمقتضى قرار مصادق عليه من طرف السيد والي القيروان بتاريخ 2017/09/13 طبقا للأوامر الصادرة في الغرض وأخرهم الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 مؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية حيث تم التنصيص على أن المندوب الجهوي لهيئة المهندسين المعماريين التونسيين بالقيروان عضو قار ودائم ومنذ ذلك التاريخ هو يحضر اجتماعاتها ويصادق على أعمالها بكل شفافية ومصداقية.

* بخصوص التضخيم واحتساب مشاريع ليست مرجع النظر:

و بالرجوع الى حيثيات مشروع بناء 70 كشك (طابونة) المحاذي للطريق الحزامية لمدينة القيروان فقد ورد ملف الدراسة التمهيدية الموجزة من طرف المصممين بتاريخ 2016/02/01 دون أن يتم تعينهم من أية جهة علما و أن هذا المشروع قد تم تبنيه من طرف المجتمع المدني والمطلوب من الإدارة التثبت في مدى مطابقته للتراتيب العمرانية وعرضه على أنظار اللجنة الجهوية الفنية للبنايات المدنية قصد المصادقة عليه حيث تم عرضه خلال جلستها بتاريخ 2016/02/03 كما هو مبين بالمحضر المصاحب , هذا كما تم عرض جميع الملفات الخاصة بالدراسة التمهيدية المفصلة لجميع الأقساط على اللجنة بتاريخ 2016/02/09 وتمت مناقشة ملف طلب العروض بتاريخ 2016/02/12 .

وفي إطار توزيع الإعتمادات عبرت البلدية عن استعدادها بالمساهمة بـ 150 ألف دينارا لتمويل جزء من المشروع وبما أن المشروع قد بلغت تكلفته ب.1600 ألف دينارا لذا تم الاتفاق على أن التمويل المرصود من طرف البلدية يتماشى وتكلفة أتعاب المهندسين دون سواها وعلى هذا الاساس تم الاتفاق على تعيين المصممين من طرف البلدية ويتم تسديد مستحقاتهم على حساب مساهمة البلدية في التمويل و تم تسويته خلال الجلسة الداخلية للبنايات المدنية التابعة للبلدية بتاريخ2016/06/30 .

تم الإعلان عن طلب العروض من طرف السيد والي القيروان بتاريخ 2016/02/18 بكلفة التقديرات حينها 1620022.000 ألف دينارا وكانت نتيجته غير مثمرة وتم إعادته بتاريخ 2016/04/12 وكانت نتيجته غير مثمرة كذلك وتم إعادته للمرة الثالثة بتاريخ 2016/05/20 علما وأنه تم التعديل في ملف طلب العروض بحيث تم حذف أشغال الطرقات وإنجازها على حساب وزارة التجهيز وبذلك تم إعادة توزيع التمويل بحيث كان على النحو التالي:

- بلدية القيروان : 150 ألف دينارا التكفل بأتعاب المهندسين
- وزارة التجهيز : 305 ألف دينارا التكفل بإنجاز أشغال الطرقات
- المجلس الجهوي : 1032 ألف دينارا بإنجاز أشغال الأكشاك والتهيئة المحيط بهم

لهذا الغرض تم إعداد جلسة اللجنة الداخلية للبنايات المدنية التابعة للبلدية و تسوية وضعيتهم المصممين بتاريخ 2016/06/30

هذا وتجدر الإشارة أنه طبقا لقرار وزير التجهيز والإسكان المؤرخ في 26 نوفمبر 1991 والمتعلق بضبط إجراءات ومعايير التعيين بإنجاز مشاريع البنايات المدنية تتم بالطرق التالية:

- عبر مناظرة معمارية طبقا القسم الأول من القرار
- حسب الملف طبقا القسم الثاني من القرار
- حسب التعيين المباشر طبقا للقسم الثالث من القرار

وفي هذا المجال بخصوص الباب الأول والثاني الخاص بالمناظرة المعمارية وبالملف تشمل المشاريع التي تكون تكلفتها تفوق 800 ألف دينارا. أما بخصوص التعيين المباشر والتي يشمل المشاريع تكلفتها أقل أو تساوي 800 ألف دينارا أو تفوق ذلك وتكتسي صبغة إستعجالية حيث ترتكز بالأساس على المعايير التالية:

- القرب من مركز صاحب الخدمات من مكان تركيز المشروع
- مؤهلات صاحب الخدمات
- نوعية الخدمات التي أسداها سابقا صاحب الخدمات
- كشف في المشاريع المناطة بعهدته في الفترة المقررة لإنجاز المشروع و خاصة فيما يتعلق بالدراسات و مراقبة الأشغال (دون تحديد المصلحة او الادارة مرجع النظر).

و يمكن لصاحب المنشأ أو صاحب المنشأ المعتمد إضافة معايير أخرى عند الاقتضاء.

ووفقا لذلك قامت اللجنة الداخلية للبنايات المدنية بإعداد ما تم ذكره سلفا خلال جلستها بتاريخ 2018/02/07 و تم ترتيبهم بصفة تصاعدية طبقا لجداول المصاحبة للفترة الفاصلة بين أوت 2017 إلى هذا التاريخ. وهو ما يثبت أن الإدارة الجهوية للتجهيز و الإسكان لم تخرق القانون و لم تتجاوز مثلما أشارت إليه المراسلة المذكورة للمهندس المعماري نور الدين الغماري .

* القيام بممارستين غير قانونيتين سنتي 2009 و2010: أفاد المهندس المعماري انه تم احتساب مشروعا واحدا سنة 2009 و 2010:

إن بالرجوع الى جدول تعيينه منذ تقديمه مطلب في تشريكه بقائمة المهندسين المعماريين المنتصبين بولاية القيروان فان المشاريع التي تم اسنادها له هي كالاتي:

ع/د	اسم المشروع	سنة التعيين	التكلفة الجملية للمشروع (بالألف دينارا)
01	تأهيل القرية الحرفية للصناعات التقليدية ببروطة بالمدينة العتيقة بالقيروان	2010	200
02	التوسيعات التربوية برنامج 2011	2011	135
03	تهيئة مقر الولاية القديم كمقر لمنطقة الحرس الوطني بالقيروان	2012	250
04	مشروع تهيئة دار الشباب بالسبيخة	2013	200
05	أشغال تهيئة وتوسعة المستشفى المحلي بنصر الله	2014	150
06	أشغال عدم وإعادة بناء مقر معتمدية الشبيكة	2016	350
07	مشروع بناء 70 كشك (طابونة) المحاذي للطريق الحزامية لمدينة القيروان	2016	1600
08	القسط الثاني يتمثل في بناء مسكن وضيفي لمعتمد الشبيكة	2018	100

وبناء على هذه المعطيات فان المهندس المذكور قد تحصل على تعيين في كل سنة إلى غاية سنة 2014 الشيء الذي يبرهن أن الادارة بالإضافة الى الاعتماد على قرار وزير التجهيز والإسكان المؤرخ في 26 نوفمبر 1991 والمتعلق بضبط إجراءات ومعايير التعيين بإنجاز مشاريع البنايات المدنية تسعى ان يتحصل كل مهندس معماري على مشروع على الاقل خلال كل سنة كلما سمح عدد المشاريع بذلك إلا ان هذا التمشي اصبح صعب المنال على اعتبار تضاعف عدد المهندسين المعماريين المنتصبين بالجهة وتضاؤل عدد المشاريع التي تدخل في باب التعيين أما بخصوص قيمة المشروع المسند لكل مهندس فان الادارة من خلال اللجنة الداخلية للبنايات المدنية تقوم بترتيبهم ويتم تعيينهم حسب ورود المشاريع وبذلك ليس لها اي دخل في هذا التزامن بين المهندس وكلفة المشروع.

اما بخصوص الادعاء الذي اثاره المهندس المذكور والذي ينص على احتساب مشروع وحيد سنتي 2009 و 2010 والذي يرجع بالاساس الى ان هذا المشروع تم اقتراح التعيين فيه من طرف اللجنة الداخلية للبنايات المدنية في شهر ديسمبر 2009 وتمت المصادقة عليه خلال شهر جانفي 2010 وتم اعداد الدراسة سنة 2010 لذلك احتسب هذا المشروع ضمن المشاريع المناطة بعهدته لسنة 2010 وكان ذلك المشروع هو تأهيل القرية الحرفية للصناعات التقليدية ببروطة بالمدينة العتيقة بالقيروان .

وفي الختام ان المهندس المعماري نور الدين الغماري يعمل جاهدا على الشوشرة والتاثير على اعضاء اللجنة الداخلية للبنايات المدنية وذلك بمثل هذه الطريقة حتى يتمكن من اعطائه عناية خاصة وتميز على حساب زملائه وقد نستشف ذلك من خلال التعيينات التي تمت من طرف اللجنة الداخلية الراجعة بالنظر لمندوبية التربية سنة 2015 و 2016 حيث انه خلال 6 جلسات تم عرض 121 مشروعا تم اسناد 22 مشروعا الى المهندس المعماري نور الدين الغماري بتكلفة جملية 4604 الف دينار .

بالاضافة الى انه خلال جلسة واحدة للجنة الداخلية الراجعة بالنظر لمندوبية التربية تم تعيينه في 18 مشروعا وهو ما يثير التساؤل حول مصداقية العارض.

أفدناكم لذلك لاتخاذ لما ترونه صالحا في الموضوع.

القيروان في 13 - 1 MAI 2018

المدير الجهوي للتجهيز والإسكان والتهيئة

الترابية بالقيروان

ماهر سعيد